

# سياسة إدارة المخاطر





## اعتماد السياسة

تم اعتماد هذا السياسة بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 2023/07/31

## جدول المحتويات

|        |                   |
|--------|-------------------|
| 3..... | مقدمة             |
| 3..... | الهدف             |
| 3..... | النطاق            |
| 3..... | المبادئ التوجيهية |
| 4..... | طبيعة المخاطر     |
| 4..... | التصعيد           |
| 5..... | تطبيق السياسة     |
| 5..... | أحكام ختامية      |

## مقدمة

تلتزم شركة الأندلس العقارية بإدارة وتقليل المخاطر من خلال تحديد، تحليل، تقييم ومعالجة التعرضات التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها و/أو استمرار كفاءة عملياتها وفعاليتها. قامت الشركة بدمج إدارة المخاطر في التخطيط المؤسسي وعمليات صنع القرار لديها. كما يتم تضمين إدارة المخاطر كاعتبار في التخطيط القطاعي والتشغيلي كمسؤولية إدارية مفوضة.

## الهدف

إن الهدف من سياسة إدارة المخاطر هو توفير التوجيه فيما يتعلق بإدارة المخاطر لدعم تحقيق أهداف شركة الأندلس العقارية، وحماية الموظفين وأصول الأعمال وضمان الاستدامة المالية. ستقوم الشركة بتوحيد المنهجية لتوقع المخاطر ذات الصلة، وتحديدتها، وقياسها وتقييم تأثيرها المحتمل على أهداف الشركة، واستثمارات المشاريع وأصولها، وبالتالي الاستجابة والتحكم في هذه المخاطر.

إن الهدف من هذه السياسة هو تحديد المبادئ الأساسية وهيكل الحوكمة لإدارة المخاطر في الشركة لدعم اتخاذ القرار في تحقيق الولاية التشريعية والأهداف الاستراتيجية من خلال إدارة جميع المخاطر الرئيسية عبر المنظمة بطريقة شاملة ومتكاملة.

## النطاق

تنطبق سياسة إدارة المخاطر على جميع الموظفين، الموردين، الاستشاريين وأصحاب المصلحة المصرح لها في الشركة، ويجب على جميع الموظفين في النطاق تنفيذ إدارة المخاطر وفقاً للمتطلبات التشريعية ذات الصلة ومعايير إدارة المخاطر المناسبة.

## المبادئ التوجيهية

يجب أن تتبع إدارة مخاطر المبادئ التوجيهية التالية:

- تحديد فئات المخاطر ذات الصلة بالشركة ودعم ممارسات إدارة المخاطر.
- يتم تعريف الرغبة في المخاطرة لتوضيح مقدار ونوع المخاطر التي نرغب في متابعتها، الاحتفاظ بها أو قبولها في تحقيق ولايتها ومتابعة أهدافها الاستراتيجية. يتم وضع مقاييس، مبادئ وتوقعات المخاطر للسلوكيات لمراقبة مدى تقبل المخاطر.
- تقوم إدارة الشكاوى بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر بما يتماشى مع تقبلنا للمخاطر.
- يتم دمج إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي، إدارة المشاريع، إدارة الأداء وقرارات تخصيص الموارد.
- تصنف المخاطر إلى أربع فئات رئيسية: الإستراتيجية، التشغيلية، المالية ومخاطر السمعة، والتي يتم تضمينها في تقارير المخاطر المتكاملة إلى الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ستتم مناقشة تقارير المخاطر المتكاملة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الإبلاغ عن مدى تقبل المخاطر والتقييمات الذاتية،

بشكل منتظم إلى لجنة المخاطر الداخلية (IRC)، ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

- تتشاور إدارة المخاطر مع الأشخاص المناسبين، اللجان ولجنة المخاطر-إن وجدت- التابعة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب لدعم الإدارة المتكاملة للمخاطر.
- يتم تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر من خلال التدريب والاتصال المتعلق به لتعزيز بيئة يتم فيها اتخاذ القرارات مع المراعاة الكاملة للمخاطر المرتبطة بها، آثارها، وكيفية إدارتها.

### طبيعة المخاطر

1. **المخاطر الداخلية** - تلك المخاطر التي تتعلق على وجه التحديد بأعمال الشركة نفسها والأعمال التي تقع ضمن نطاق سيطرتها بشكل عام. وهي تشمل المخاطر المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسلوك، المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المالية.
  2. **المخاطر الخارجية** - تلك المخاطر الخارجة عن سيطرة الشركة. وهي تشمل مخاطر مثل ظروف السوق، التعطيل الرقمي، الأمن السيبراني، خرق الخصوصية والبيانات، الاستدامة، تغير المناخ، والتغير التشريعي.
- يمكن تطبيق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الموضحة هنا على أي مستوى في شركة الأندلس العقارية. يمكن تطبيقه على المستوى الاستراتيجي والمستوى التشغيلي. قد يتم تطبيقه على مشاريع محددة؛ للمساعدة في اتخاذ قرارات محددة أو لإدارة مناطق مخاطر محددة معترف بها، حسب الحاجة أو المطلوب.

### التصعيد

يتم تعريف عملية التصعيد على أنها دعم الأمور التي تتطلب الاهتمام والتي تتم معالجتها على المستويات الصحيحة. يتحمل الموظفون مسؤولية تصعيد أي استثناءات لهذه السياسة إلى مديرهم و/أو إدارة المخاطر، وطلب استثناء، إذا لزم الأمر.

## تطبيق السياسة

إدارة الشؤون القانونية والالتزام والمخاطر هي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسة وهي مسؤولة عن مراقبة الالتزام بها.

## أحكام ختامية

- 1- تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 2- يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – أو عند إدخال تغييرات في سياسات الطلبات العليا أو المتطلبات التشريعية أو بعد أي حدث مهم قد يستدعي تغييراً في هذه السياسة ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل الإدارة المعنية على إدارة الحوكمة والذي يقوم بدراسة ومراجعة التعديلات المقترحة ويوصي بها للرئيس التنفيذي لاعتمادها.
- 3- تعمل الإدارة على مشاركة الإدارات الأخرى بما يطرأ من تعديلات أو مقترحات على هذه السياسة واستطلاع مرئياتها وملاحظاتها بما يحقق الهدف من ورائها.